

السياحة الإماراتية.. قيادة عالمية و15% من الناتج المحلي







أبوظبي: «الخليج»

تستمر دولة الإمارات العربية المتحدة في الحفاظ على ريادتها الإقليمية والعالمية كوجهة سياحية متميزة ومكان مفضل للحياة والعمل والزيارة، حيث شهد القطاع السياحي بفضل توجيهات القيادة الرشيدة للدولة نقلة نوعية في النتائج والمؤشرات التي أكدت التعافي من الجائحة والدخول في مرحلة جديدة من النمو والازدهار. ومن خلال المساعي المتواصلة لتنمية قطاع السياحة الوطني، عززت دولة الإمارات مكانتها على خريطة السياحة العالمية، لتصبح واحدة من أهم الوجهات السياحية العالمية، حيث جاءت ضمن الـ 10 الكبار عالمياً في عدد من مؤشرات التنافسية العالمية المرتبطة بقطاع السياحة والسفر والفندقة في عام 2021.

قفزة نوعية

استقطبت المنشآت الفندقية في الدولة نحو 6 ملايين زائر قضوا 25 مليون ليلة فندقية خلال الربع الأول من عام 2022، بنمو 10% مقارنة بالفترة ذاتها من عام 2019، أي بما يزيد على معدلات ما قبل الجائحة، كما حقق متوسط مدة إقامة نزلاء المنشآت الفندقية نمواً بنسبة 25% خلال فترة المقارنة نفسها، مرتفعاً من 3 ليالٍ إلى 4 ليالٍ فندقية، وبلغت نسبة إشغال المنشآت الفندقية بالدولة خلال هذه الفترة 80% والتي تعد من النسب الأعلى عالمياً. وحققت المنشآت الفندقية إيرادات بقيمة 11 مليار درهم خلال الربع الأول من العام الجاري (2022)، بنسبة نمو 20% مقارنة بنفس الفترة من عام 2019، وسجلت هذه المنشآت العودة إلى العمل بكامل طاقتها الاستيعابية بنحو 200 ألف غرفة فندقية.

وعلى مستوى الرحلات الجوية والضيافة بلغ عدد المسافرين عبر مطارات الدولة حاجز الـ 20 مليون مسافر خلال الربع الأول لعام 2022، مقارنة بـ 8.6 مليون مسافر المسجلة في الفترة ذاتها من عام 2021، بنسبة ارتفاع 135%، وبلغ عدد مسافري الترانزيت من إجمالي المسافرين عبر مطارات الدولة خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام الجاري حوالي 7 ملايين مسافر بنمو 203% مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي. وارتفعت نسبة مساهمة قطاع السفر والسياحة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3.4% خلال 3 سنوات الماضية لتصل

إلى 15% مقارنة بـ 11.6% في عام 2019.

وتعكس هذه المؤشرات الريادية مدى الثقة المتزايدة بقطاع السياحة الوطني والسمعة الرائدة التي حققتها بيئة السياحة في الدولة، سواء على مستوى السياحة الداخلية أو من قبل السياح والزوار الدوليين، كما تؤكد كفاءة السياسات السياحية المستدامة التي تتبناها دولة الإمارات، ونجاح المبادرات والحملات والمعارض التي تصب في خدمة قطاع السياحة وتعزيزه بصورة مستمرة، وقوة المنتج السياحي الوطني وما تمتلكه الدولة من خدمات رائدة ومقاصد سياحية جاذبة وبنية تحتية سياحية متطورة.

استراتيجية وطنية

عملت وزارة الاقتصاد وشركاؤها من هيئات ودوائر التنمية السياحية المحلية والجهات المعنية بالقطاع السياحي على المستويين الاتحادي والمحلي، وبالشراكة مع القطاع الخاص والجهات والمنظمات السياحية العالمية، على تطوير استراتيجية وطنية متكاملة لتنمية السياحة وتعزيز مكانة الإمارات كوجهة سياحية مستدامة بالتركيز على استشراف المستقبل والابتكار والتكنولوجيا في قطاع السياحة الوطني، بما يضمن التعريف بالوجهات السياحية وتطوير المنتج السياحي الإماراتي وتعزيز الاستثمارات السياحية في الدولة.

وجاءت استراتيجية السياحة الداخلية مكملاً وداعماً للاستراتيجية الوطنية لتنمية السياحة في الدولة، نظراً لدورها البارز والمهم في زيادة حجم الاستثمارات السياحية والدخل السياحي، بما ساهم في تعزيز نمو القطاع السياحي، حيث شهد القطاع ارتفاعاً في حصة مساهمة الإنفاق المحلي على السياحة الداخلية خلال عام 2020 والتي بلغت 33% مقابل 67% للإنفاق الدولي، مقارنة بـ 22% في عام 2019 و78% للسياحة الدولية.

ومن أهم ملامح استراتيجية السياحة الداخلية التي تم إطلاقها عام 2020، التسويق لأهم المناطق الجاذبة الطبيعية والثقافية والتراثية والتاريخية في الدولة، وتطوير المنتج السياحي، وإبراز جمال وخصوصية التجربة السياحية في كل إمارة من إمارات الدولة، والترويج للفعاليات الترفيهية والأنشطة الثقافية والمجتمعية، بما يعزز من الجاذبية السياحية الخاصة بكل إمارة.